التصعيد على الجبهة الفلسطينية والصراع على معادلات المواجهة

وسام ابو شمالة
كاتب ومحلل سياسي

شهد الأسبوع الحالي تصاعداً للموقف الميداني على الجبهة الفلسطينية في مختلف الساحات، بدأ باستشهاد الأسير المجاهد خضر عدنان بعد خوضه معركة الأمعاء الخاوية التي استمرت لمدة ٨٧ يوماً رفضاً لاستمرار أسره، أعقبته عمليتا إطلاق نار في نابلس أصابت مستوطناً، وعملية إطلاق نار قرب مستوطنة "أفني حيفتس" القريبة إلى مدينة طولكرم المحتلة، أوقعت ٣ جرحى في صفوف المستوطنين، كما شهدت سجون العدو توتراً بين الأسرى وما يسمى قوات مصلحة السجون الإسرائيلية.

تقديرات موقف العدو استبعدت رداً عسكرياً قوياً انطلاقاً من قطاع غزة، وتوقعت أن يقتصر الرد على إطلاق عدد متفرق ومحدود من الصواريخ تجاه ما يسمى مستوطنات غلاف غزة. وقدر الاحتلال أيضاً أن حركة الجهاد الإسلامي ستتحمل وحدها مسؤولية إطلاق الصواريخ، انتقاماً لاستشهاد أحد رموزها في الأسر، واعتقد أن الرد الفلسطيني لن يكون سريعاً، وربما يقتصر على عمليات إطلاق نار "عشوائية" على أهداف ثابتة للعدو في الضفة الغربية المحتلة.

اعتمد العدو في تقديراته، التي اتضح لاحقاً أنها خاطئة، على أن مستوى الاهتمام الفلسطيني الشعبي بقضية إضراب الأسير الشهيد خضر عدنان تراجعت مقارنة بالتفاعل مع حالات مشابهة للإضراب خاضها عدنان في تجارب أسر سابقة. وقدّر أيضاً أن توقيت الإضراب لم يكن لمصلحة الشيخ خضر، وراهن على عمليات الاغتيال المعنوي التي مارستها أجهزته عليه بالتعاون مع جهات مشبوهة في الساحة الفلسطينية، وظنّ أن الحركة الأسيرة لا تدعم الإضرابات الفردية، الأمر الذي دفعه إلى توقع ردود فعل محدودة في حال أدى الإضراب إلى استشهاده. إضافةً إلى التقديرات الخاطئة للعدو تجاه قضية الأسير خضر عدنان وارتداداتها على الجبهة الفلسطينية، يبدو أنه سعى من خلال القضاء على خضر عدنان لخطف صورة نصر، ولو محدودة، بهدف ترميم منظومة الردع.

تزعم أوساط العدو أن الأسير الشهيد عدنان حاول أن يسجل سابقة في سياسة الإضرابات عن الطعام، وعدم اقتصارها على حالات الأسر الإداري، وهو الأسر من دون توجيه تهم أو قضايا تتعلق بمقاومة الاحتلال.

ويدّعي الاحتلال أن عدنان معتقل على ذمة قضايا تحريض على الاحتلال، وكان ينتظر محاكمته، الأمر الذي لم يسلم به حتى لا تتكرر حالات مشابهة في المستقبل، فقرر القضاء على الشهيد خضر عدنان، حتى لو أدى إلى ردود فعل فلسطينية اعتقد أنها ستكون محسوبة وتحت السيطرة، ولن تنضم إليها قوى المقاومة كافة، ولن تندفع إليها حركة الجهاد بقوة، على اعتبار أن الرجل، رغم رمزيته العالية التي ترسخت لدى الجمهور الفلسطيني، لا يعد قائداً سياسياً أو عسكرياً في حركة الجهاد الاسلامي، كما اعتقد العدو.

جاء الرد الفلسطيني مخالفاً لتقديرات الجهات الأمنية الإسرائيلية، ولم يدرك العدو أن قضية الأسرى تتمتع بحساسية عالية لدى الشعب الفلسطيني، وأن المقاومة الفلسطينية تدرك أن الصمت على اغتيال أسير مضرب عن الطعام سيسمح للعدو للاستفراد بالحركة الأسيرة، وسينزع كل المكتسبات التي حققها الأسرى من بين أنياب السجان، عبر سلسلة من معارك الأمعاء الخاوية، وسيُظهر المقاومة أنها عاجزة ومرتدعة على نحو سيؤدي إلى القضم من شرعيتها وتراجع رصيدها الشعبي الذي تعزز بشكل لافت بعد معركة رمضان، وسيرى الشعب الفلسطيني والحركة الأسيرة أن المقاومة تتخلى عن أحد الثوابت الوطنية، وهو قضية الأسرى. فلم يدرك العدو الرمزية الكبيرة للشهيد خضر عدنان لدى الرأي العام الفلسطيني، ولم يعِ قوة تأثير القضايا الوطنية في صنع قرارات قيادة المقاومة، ولو بثمن اندلاع مواجهة عسكرية، كما أنه فشل في فهم العوامل التي أدت إلى معركة "وحدة الساحات" في آب/أغسطس ٢٠٢٢، التي اندلعت بقرار من حركة الجهاد الإسلامي بسبب اعتقال أحد كوادرها، فيما الرد على اغتيال أسير مضرب عن الطعام كان بإجماع قيادة الغرفة المشتركة التي أدارت النيران بحكمة واقتدار. وقد أجبرت العدو على أن ينهي جولة التصعيد، ولو على حساب قضم أكبر لقوة ردعه، على نحو ترك أركان حكومة بنيامين نتنياهو وأوساط العدو كافة بعد انتهاء جولة التصعيد أكثر شكّاً وأقل ثقة بقوة الردع الاسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى ظهور خلافات علنية بين أقطاب حكومة العدو، وهدد بن غفير بعدم التصويت لمصلحة حكومته في كنيست العدو.

ولم يقتصر الانطباع بالضرر الأمني على مستوى الوعي والردع على أحزاب الصهيونية الدينية، بل عبّر وزراء وأقطاب في حزب الليكود عن القلق العميق من تآكل إستراتيجية الردع.

قرار غرفة العمليات المشتركة للمقاومة بإطلاق نحو ٢٤ صاروخاً في رشقة واحدة، وإطلاق أكثر من ١٠٠ صاروخ استهدف عدد منها مدينة عسقلان المحتلة، فاجأ العدو الذي أخفق مرة أخرى في قراءة نيات قيادة المقاومة بعدما سجل فشلاً مدوياً في توقع رد المقاومة إبان معركة "سيف القدس". قرار الغرفة المشتركة التي تضمّ كلّ قوى المقاومة اتخذ بالإجماع، ودونما تردد، وكان سريعاً، وفي وضح النهار، وبكثافة إطلاق مرتفعة نسبياً، على نحو عزز تآكل منظومة الردع لدى العدو، بعدما سعى لمعالجته بعد اغتيال الشيخ خضر عدنان.

يخشى العدو أن تتحوَّل مواجهة محدودة على الجبهة الجنوبية إلى مواجهة واسعة. ورغم أنه يسعى لترميم قوة ردعه التي تآكلت بشكل أكبر في الأشهر الأخيرة بسبب معادلة الربط بين الساحات التي تسعى المقاومة لتثبيتها وعدم التفريط فيها مهما كلفها من ثمن، فإنَّه يخشى بشكل أكبر اندلاع مواجهة متعددة الجبهات، على نحو دفعه إلى العودة إلى سياسة الاغتيالات في الضفة الغربية المحتلة.

إنّ العدو سيكثّف عدوانه على الخلايا المسلحة في الضفة الغربية، وسيسعى لإحباط العمليات الفدائية قبل تنفيذها، وسيواصل جهوده في إجهاض معادلة الربط بين الساحات ووحدة الجبهات التي تسير لمصلحة المقاومة وتعرقل مسارات العدو وسياساته التقليدية في عزل الجبهات والساحات.

لكنّ المقاومة ستسعى لتثبيت وحدة الساحات والجبهات وتطويرها، وستسعى أيضاً لتعزيز غرف العمليات المشتركة ورفع مستوى التنسيق في إدارة المواجهة والصراع مع العدو في المرحلة المقبلة، لاسيما في ضوء القراءة الواعية لنيات العدو وتوجهاته، وفي ضوء المناسبات الوطنية القادمة، ولا سيما الذكرى الـ٧٥ للنكبة الفلسطينية ومعركة "سيف القدس"، إلى جانب مناسبات يحييها العدو، كنقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس المحتلة، وما يسمى مسيرة الأعلام الصهيونية التي تخترق شوارع البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة.

> تقديرات موقف العدو استبعدت رداً عسكرياً قوياً انطلاقاً من قطاع غزة، وتوقعت أن يقتصر الرد على إطلاق عدد متفرق ومحدود من الصواريخ تجاه ما يسمى مستوطنات غلاف غزة

التحليل الإخباري

أهم نتائج زيارة السيد رئيسي الى سوريا.. محور المقاومة والبناء أيضاً

موقع الخنادق

تؤكد زيارة رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران السيد إبراهيم رئيسي الى سوريا، التي انتهت بالأمس، أن محور المقاومة أضاف مهمة البناء بمعناه المؤسساتي والحكومي الى مهامه الأساسية (أكثرية أطراف المحور لديها أذرع خدماتية اجتماعية)، والى علاقات التعاون بين أطرافه ودوله وحكوماته، بعدما كان ذلك يقتصر على الجوانب العسكرية بشكل كبير.

وبالتأكيد، كان للزيارة الكثير من الدلالات السياسية الاستراتيجية المهمّة، إلا أن الأهمية الكبرى هو ما وقّع عليه الرئيس السيد إبراهيم رئيسي ونظيره السوري بشار الأسد، من مذكرة تفاهم لخطة تعاون إستراتيجي شامل وطويل الأمد من ١٥ وثيقة، سيكون لها نتائج اقتصادية مهمّة للبلدين وللشعبين، وستقدم أنموذجاً لنظرية الاقتصاد المقاوم أيضاً. والأهم من كل شي، ستمنع الجهات الدولية والإقليمية التي قد تظنّ بأنها تستطيع ابتزاز دمشق، في ملف إعادة الإعمار، لتحصّل للمعسكر الأمريكي بالاقتصاد، ما عجز عن تحقيقه هذا المعسكر بالسياسة والسلاح والإرهاب.

وهذا ما أعلنه بوضوح السيد رئيسي خلال الزيارة حينما قال: "بلا شك زيارتي إلى هذا البلد هي نقطة تحول في توسيع العلاقات الإيرانية السورية وتأثيرها حول إزالة العوائق وتوسيع التعاون الاقتصادي بين البلدين، وحتى في المنطقة سيتم الكشف عنها قريبا".

أبرز ما كشف عما تضمنته وثائق التعاون الاستراتيجي الشامل:

- بناء محطّات توليد الكهرباء في سوريا، بكلفة مليار يورو.
- الاستثمار الإيراني في قطاعات الفوسفات والصناعات الدوائية والنقل البحري.
- الاتفاق على توسيع الخط الائتماني لسوريا لدى الجمهورية الإسلامية، ليشمل مشاريع بناء وتطوير محطّات توليد الكهرباء، إضافة إلى قطاع النفط. مع الإشارة الى أن طهران فتحت منذ العام ٢٠١١ خطاً ائتمانياً لتأمين احتياجات سوريا من النفط.
_ الاتفاق على إجراء التبادل التجاري بين البلدين بالعملات المحلّية.
_ إنشاء بنك وتأمين مشترك بين إيران وسوريا. لكن حتى إنشاء البنك، سيوفر أحد البنوك العاملة بين البلدين، عمليات تبادل مالي سهلة من أجل تسهيل الإجراءات المالية لرجال الأعمال.
- إرسال ٥٠ ألف زائر إلى دمشق سنوياً
- تقديم إيران مجموعة من التسهيلات للشركات والمستثمرين السوريين، الراغبين في تصدير بضائعهم إليها أو الاستثمار داخلها. وتشكل هذه التسهيلات: تخفيضات ضريبية، قروضاً تشجيعية، وتسهيلات في النقل.
- كما تشمل مذكرة التفاهم مجالات عدة بينها الزراعة والسكك الحديد والطيران المدني والنفط والمناطق الحرة والهندسة الفنية والإسكان والاتصالات والتكنولوجيا والزلازل والإغاثة وتسهيل أمور الزيارة (بمعدل ١٠٠٠ زائر أسبوعيا في ٣ إلى ٥ رحلات).
- إكمال سكك الحديد التي تربط كلا من إيران والعراق وسوريا، والذي كان يعدّ من المشاريع الاستراتيجية، الذي سيتيح ربط هذه الدول ببعضها البعض بالسكك فضلاً عن الطرق، وتحوّلها الى عقدة وصل مهمة بين أسيا وأوروبا وأفريقيا. كما ستتيح لهذه الدول الإفادة والاستفادة من مشروع الصين "حزام وطريق"، ومن مشروع إيران وروسيا "ممر الشمال والجنوب.

هل سيتم بتضحية مصالح تركيا الحيوية؟

هدى رزق
كاتبة ومحللة سياسية

ينتظر الغرب الانتخابات التركية بفارغ الصبر لما لها من أهمية في تغيير وجه تركيا، إنها انتخابات ديمقراطية حقيقية، هكذا يروّج له في إعلامه ويضع الاحتمالات جميعها، ويقدّم النصح للمعارضة حول كيفية مواجهة القمع الإعلامي إذا ما حصل والانتباه إلى المندوبين في التدقيق حول صناديق الاقتراع، ويتهم موسكو بدعم الرئيس التركي رجب طيب إردوغان.

فالعالم الغربي ليس متفرّجاً محايداً في الانتخابات التركية بل هو مشارك فعّال وبعض دوائره اعتبرت أن "الزلزال جسّد إرادة الله لاقتلاع الرئيس التركي عن الحكم"، فيما ذهب المحلل السياسي ديفيد هيرست في وصفه لرهانات الغرب بالقول "لا شك في أن عزل إردوغان سيُستقبل بأصوات فلين الشمبانيا التي ستظهر على طول الطريق من برلين إلى واشنطن".

كان السماح لفنلندا بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي وإيقاف عضوية السويد، والحفاظ على علاقات مع كل من أوكرانيا وروسيا، والتدخّل في أفريقيا وليبيا وسوريا والعراق، إلى العلاقة مع قطر كابوساً بالنسبة للغرب. وشكّلت ضربة السليمانية في العراق خطأ لا يغتفر، حيث وجّهت أصابع الاتهام إلى تركيا بسبب شنّها غارة بطائرة مسيّرة استهدفت مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية ومعه ٣ حرّاس شخصيين أميركيين. ويدعم الغرب تغييراً ديمقراطياً في تركيا ويعتبر المستشارون الغربيون في الشؤون الانتخابية أن التغيير سيكون في الداخل والخارج إذا التزمت الأحزاب السياسية بالتفاهم من دون الاختلاف فيما بينها حول السياسات المتّبعة في حال الفوز.

ليست للمعارضة تجربة في السياسة الخارجية، وحده أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية السابق في حكومات العدالة والتنمية وعلي باباجان وزير الاقتصاد في حكومات الرئيس رجب طيب إردوغان الأكثر خبرة في شؤون الحكم إلى جانب مارال أكشنار التي تولّت حقيبة الداخلية قبل تولّي حزب العدالة والتنمية الحكم.

ربما يحلم داوود أوغلو بتولّي حقيبة الخارجية أو قد يكون باباجان يمنّي النفس بوزارة الخزانة أو عودة أكشنار إلى الداخلية، إلا أنّ الأمر في تأليف الحكومة سيكون رهناً بالقوة الأساسية والحزب الأكبر حزب الشعب الجمهوري أوّلاً، يليه حزب الجيد ويتمّ الأخذ برأي الأحزاب الصغرى إضافة إلى التعاون مع الاستشارات الغربية. وكان المرشح كليجدار أوغلو قد أدلى بتصريحات عديدة للصحف الغربية والتركية حول السياسة الخارجية، إلاأنّ بعض هذه التصريحات جرى نقضها من قبل بعض معاونيه، وتولّى السفير المتقاعد وكبير مستشاري الشؤون الخارجية لكليجدار أوغلو، أونال سيفيكوز، التدقيق في نقل الخطوط العريضة للسياسة الخارجية.

من الثابت أنّ السياسة الوحيدة التي توحّد المعارضة هي انسحاب تركيا عسكرياً من منطقة الشرق الأوسط والتواصل مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والناتو. حيث سيسعى أوغلو لإعادة دخول برنامج الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة F-٣٥، بعد أن طردت الولايات المتحدة أنقرة من البرنامج في عام ٢٠١٩، إثر شرائها أنظمة دفاع صاروخي روسية الصنع من طراز S-٤٠٠. إن الحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة على أساس شراكة متساوية سيشكّل أولوية، كما أنّ الرغبة في إرضاء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والناتو ستكون واضحة، فهل هي ممكنة من دون التضحية بمصالح تركيا الحيوية؟

> يدعم الغرب تغييراً ديمقراطياً في تركيا ويعتبر المستشارون الغربيون في الشؤون الانتخابية أن التغيير سيكون في الداخل والخارج إذا التزمت الأحزاب السياسية بالتفاهم من دون الاختلاف فيما بينها حول السياسات المتّبعة في حال الفوز